



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة ديالى / كلية القانون والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

## الازمات السياسية المعاصرة في العراق وانعكاسها على النسيج الاجتماعي

بحث تقدمت به الطالبة / هبة كنعان يحيى  
الى كلية القانون والعلوم السياسية  
وهو جزء من متطلبات نيل شهادة  
البكالوريوس في العلوم السياسية

بأشراف

د. عماد مؤيد جاسم

١٤٣٨ هـ

٢٠١٧ م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي

الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا

يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ

وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

( البقرة : ٢٥٥ )

صدق الله العظيم

## الإهداء

إلى معلمنا وشفيعنا خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد (صلى الله عليه وعلى اله وصحبه

وسلم )

إلى الطود الذي سيضل شامخا رغم المحن .... نبع الحضارات .... مؤل

الثقافات .... منارة

العلم والعلماء **عراقنا** الجريح سلاما .... سلاما

إلى الشفاه التي أكثرت لنا الدعاء كلما نطقت والعيون التي رأت فينا املا كلما

نضرت

والقلب الذي ازداد بنا فخرا كلما نبض حبيبتي التي اخص الله الجنة تحت

اقدامها....

**امي الغالية**

إلى من انحنى ظهره لينور طريقي وركع مصليا لاجلي اطال الله بقاءه والبسه

ثوب

الصحة والعافية .... **والدي الغالي**

إلى من احبهم حبا لو مر على الارض قاحلة لتفجرت منه ينابيع المحبة

**....اصدقائي**

إلى من هن اقرب الي من نفسي .... **أخوتي**

إلى من حصد الاشواك عن دربي ليهد لي طريق العلم والمعرفة .... **اساتذتي**

والى زوجي العزيز اهدي هذا البحث

**نهدي لهم ثمرة جهدنا المتواضع**

# شكر وتقدير

بعد ان من الله تعالى علي وتوفيقه من اتمام بحثي هذا اتوجه بخالص  
شكري وتقديري الى الاستاذ الفاضل عماد مؤيد جاسم  
المشرف على البحث فقد كانت لتوجيهاته السديدة ومتابعته  
الحثيثة الفضل الاكبر في اتمام بحثي على هذا النحو داعيا الله  
تعالى ان يحفظه كما اتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الى جميع  
الكادر التدريسي لطيلة السنوات الاربعة فقد تعلمت الكثير  
منهم واسأل الله تعالى ان يسدد خطاهم خدمة للعلم والفضيلة  
شكري وتقديري اولا واخرا لله تعالى والى كل من ساعدني  
في اتمام بحثي هذا .

الباحث

## المحتويات

الصفحة	المحتويات
٢ - ١	المقدمة
١٢- ٣ ٣ - ٣ ٦ - ٣ ١١ - ٧	المبحث الاول :- الازمات السياسية المعاصرة في العراق ١- المقدمة ٢- المطلب الاول : ازمة تشكيل الحكومة ٣- المطلب الثاني : ازمة العلاقة بين المركز والاقاليم
٢٠ - ١٢ ١٣ - ١٣ ١٨ - ١٣ ٢٠ - ١٩	المبحث الثاني:- انعكاس الازمات السياسية على اداء النظام السياسي العراقي ١- المطلب الاول :- المحاصصة السياسية والفساد الاداري والمالي ٢- المطلب الثاني :- ضعف الاداء السياسي واستمرار الأزمات الداخلية
٢٩ - ٢١ ٢٤ - ٢١ ٢٩ - ٢٥	المبحث الثالث : انعكاس الأزمات السياسية على النسيج الاجتماعي ١- المطلب الاول : الصراع الطائفي وتداعياته ٢- المطلب الثالث :- مشكلة الاقاليم والتقسيم السياسي
٣٠ - ٣٠	الخاتمة والاستنتاجات
	المصادر و المراجع

## المقدمة

لقد شاع مصطلح الازمة وما من احد الا له مع الازمات والكوارث ذكريات ربما على المستوى السياسي وقد تتجاوز النطاق الشخصي الى النطاق الوظيفي ( ازمات بيئة العمل ) واذا خرجنا من هذه الدائرة فاننا نرى ازمات على المستوى القومي والعالمي نظرا لان البيئة غير متغيرة ولا شك بان بلدنا العراق وعالمنا المعاصر يواجه ازمات السياسة والاجتماعية والاقتصادية وان لهذه الازمات ابعادا داخلية وخارجية منها ازمة تشكيل حكومة جديدة وما لهذه الازمات من ابعاد نتيجة الفساد السياسي والمحاصصة الطائفية وغيرها من ازمات اثرت على المجتمع العراقي هي ميدان بحثي

## فرضية البحث

(( ان العامل الداخلي المتمثل بالانقسام السياسي فضلا عن العامل الخارجي المتمثل بالتدخل الاقليمي في اسهم وبشكل كبير في استمرارية الازمات السياسية في العراق ... ))

## اشكالية البحث

ينطلق البحث من مجموعة من تساؤلات مثلت فرضية البحث مفادها هل ان المعادلة السياسية التي حكمت العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي شهدت تغيرات وتطورات في مجالات السياسة وغيرها صحيحة ؟ ، وهل ان الدستور العراقي الذي صاغته القوى السياسية عام ٢٠٠٥ وعلى عجل خدم تطلعات واهداف المجتمع العراقي ؟ ، وهل هذه التطورات ستؤدي بالنهاية الى حل مشكلة الطائفية والفساد الاداري والمالي ؟ وهل ستنهض العملية السياسية من جديد بعد هذه الازمات التي مرت بها .

## اهمية البحث

ان اهمية البحث تنبع من اهمية الازمات السياسية التي يبحثها وبات واضحا ما للازمات السياسية التي عصفت بالواقع السياسي بعد اعلان نتائج الانتخابات البرلمانية واثارها على المجتمع العراقي من اهمية ذات مشكلة متعددة الواجه وهاجس مخيف يندر بمستقبل سياسي واجتماعي مجهول ، شغل ولا يزال يشغل القوى والاحزاب السياسية العراقية

والمؤسسات بكافة اطيافها والوانها سواء كانوا افراد او جماعات كون البحث يسلط الضوء على مفهوم ازمة تشكيل الحكومة والعلاقة بين المركز والاقليم والمحاصصة السياسية والفساد الاداري والمالي وما للصراع الطائفي وتداعياته من اثر على المجتمع العراقي وغيرها من الازمات السياسية التي عصفت بالواقع السياسي ومحاولة حلها لكي ينهض المجتمع العراقي من جديد .

## هيكلية البحث

تاسيسا لما تقدم فقد وجدت من الضروري ان نبحت في هذه الازمات السياسية لاهمية هذا الموضوع تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة : تناول المبحث الاول ازمة تشكيل الحكومة في المطلب الاول واما المطلب الثاني تناول العلاقة بين المركز والاقليم واما المبحث الثاني تناولت فيه كل من المحاصصة السياسية والفساد الاداري والمالي واما في المطلب الثاني تناولت فيه ضعف الاداء السياسي واستمرار الازمات الداخلية واما المبحث الثالث تناول في المطلب الاول الصراع الطائفي وتداعياته واما المطلب الثاني تناول مشاكل الاقاليم والتقسيم السياسي ثم توصلنا الى النتائج والحقائق الحسية لهذه الازمات ، ثم توصل البحث اهم التوصيات للخروج من هذه الازمات السياسية وتؤسس الى وحدة وطنية بالتوافق ، تشترك فيها جميع الاحزاب والكتل السياسية دون تهميش كل ذلك تضمنته الخاتمة

## المقدمة

تعد ازمة تشكيل الحكومة العراقية هي احدى الازمات المعقدة وهي مشكلة متعددة الواجه وهذه المشكلة تنذر بالخطر بمستقبل سياسي واجتماعي مجهول الذي شغل ولا يزال يشغل الاحزاب السياسية العراقية ومؤسساته كافة واطيافها والوانها سواء افرادا او جماعات في كون البحث يسلط الضوء على هذه الازمة في المطلب الاول وانه يتناول في المطلب الثاني العلاقة بين المركز والاقليم .

### اولا :- ازمة تشكيل الحكومة

تعد ازمة تشكيل الحكومة العراقية هي احدى الازمات المعقدة التي عاشها العراق عقب الغزو الامريكي للعراق فان الغزو يشكل خريطة مغايرة تماما عما كان عليه قبل نيسان في ٢٠٠٣/٤/٩ سياسيا فقد كان ابرز ملامحه هو الانتقال الى التعددية الحزبية فقد اصبحت العملية السياسية مثبتة على مجموعة من القوانين والمواثيق منها قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، دستور ٢٠٠٥ وبعدها عاش العراق مرحلة انتقالية التي تم عليها التوقيع في ( اذار ٢٠٠٤ ) (١) . لذلك عنيت في البداية الولايات المتحدة الجنرال جارنر المتقاعد الذي اثبت فشله الذريع سريعا لان العراق لا يحتاج الى جنرال بل الى رجل سياسي فقد استبدل بالسفير بول بريمر فقد حل وسلطة الائتلاف المؤقتة ومكتب اعادة البناء المساعدة الانسانية محل جارنر فقد اعطي بول بريمر صلاحيات فاقت التي اعطيت لجارنر(٢) .

---

١- حسن تركي ، ازمة تشكيل الحكومة العراقية و الامن الاجتماعي ، بحوث مؤتمر العلمي الاول ، كلية القانون والعلوم السياسية للفترة من (١) الى ٢/١١/٢٠١٠ ، المطبعة المركزية جامعة ديالى ، ديالى ، ص ٤٢٨ .

٢- خيرى عبد الرزاق ، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه ، بيت الحكمة ، ط ١ ، بغداد ٢٠١٣ ، ص ٨٦ .

وبعده اجريت الانتخابات الديمقراطية في (عام ٢٠٠٤) في ٣١ / كانون الاول ، لتشكيل جمعية زنتية انتقالية تتولى جملى من المسؤوليات منها تاسيس حكومة منتخبة انتخابيا دستوريا بحلول ٣١ / كانون الاول ٢٠٠٤ وقد انتهت بفوز الدكتور ابراهيم الجعفري (١) .



وبعدها اجريت انتخابات كانون الاول ( ٢٠٠٥ ) التي اشترك فيها كل مكونات الشعب العراقي وقد شارك فيها السنة العرب بكثافة وقد بلغت فيها نسبة المشاركة في هذه الانتخابات اكثر من ٧٠ % ومن يحق له المشاركة في التصويت حوالي ٥ - ١٠ مليون شخص (٢) . فقد اعلنت نتائج الانتخابات في ١٥ / كانون الاول ٢٠٠٥ فقد حصل كل من الائتلاف العراقي الموحد على ( ١٢٨ مقعدا ) والتحالف الكردستاني حصل على ( ٥٣ مقعدا ) وحصلت جبهة التوافق العراقية على ( ٤٤ مقعدا ) وايضا حصلت القائمة العراقية الوطنية على ( ١١ مقعدا ) والاتحاد الاسلامي الكردستاني على ( ٥ مقاعد ) وكتلة المصالحة والتحرير على ( ٣ مقاعد ) اما الكتل المشاركة البقية فقد حصل كل كتلة على مقعد واحد (٣) . وعندما اعلنت النتائج اخذت الكيانات السياسية تبادل التهم فيما بينها رافضتا نتائج الانتخابات لكن المفوضية العليا للانتخابات رفضت اعادة النظر للنتائج لانه لا توجد مبررات كافية لوجود تزوير في الانتخابات (٤) . وقد عمت هذه الانتخابات التوجهات الطائفية والقومية العراقية داخل المجتمع العراقي وفيما حافظ الائتلاف العراقي الموحد على حصته الكبيرة في المقاعد الا انه لم ينل الاغلبية الكفيلة بحصوله على موقف مريح داخل المجلس في حين حصل العرب السنة على ( ٥ ) مقاعد في مجلس النواب ( جبهة التوافق العراقية ، الحوار الوطني ) (٥) .

١- خيرى عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص ٨٤.

٢- د . حسن لطيف والاستاذ نعمة محمد العبادي واخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، العراق ، المطبعة شركة جاردينيا للطباعة والتوزيع ، لبنان ، بيروت ، ص ٢٢٢-٢٢٦ .

٣- د. حسن لطيف واخرون ، المصدر السابق ، ٢٢٦.

٤- د. حسن لطيف واخرون ، المصدر اعلاه ، ٢٢٥.

٤- د. حسن لطيف واخرون ، المصدر اعلاه ، ٢٢٩ - ٢٣٠ .

وبعدها عاش العراق ازمة لم يتوقعها وهي ازمة تشكيل الحكومة واشكالية تغيير ثم اجريت انتخابات ٢٠١٠ بعدها وظهرت في هذه الانتخابات اشكالية تفسير المادة ( ٧٦ ) من الدستور في احقية اي قائمة التي تحصل على الحكم هل هي الكتلة الاكبر ام القائمة الاكبر بعد ان قاد الجلسة الاولى (١) وقد مثلت انتخابات ٢٠١٠ فرصة كبيرة لرسم ملامح

الوضع السياسية العراقي والابتعاد به عما كان سائد من ممارسات وثقافات خاطئة لم تسهم الا في تدهور العراق وتتجلى اهمية الانتخابات من حيث دورها في تشكيل حكومة تعمل على اتخاذ القرار بشأن مستقبل العراق ومستقبل الوجود الامريكي من جميع النواحي ( العسكرية ، الامنية ، السياسية ) وان الانتخابات اوضحت في نتائجها اربعة كبار هم من حصلوا على المقاعد الاكثر هي :

- القائمة العراقية حصلت على (٩١) مقعدا .
- القائمة ائتلاف دولة القانون حصلت (٨٩) مقعدا .
- الائتلاف الوطني العراقي حصل (٧٠) مقعدا .
- الائتلاف الكردستاني حصلت على (٤٢) مقعدا .
- حزب كوران حصل على (٨) مقاعد .
- جبهة التوافق العراقية حصلت على (٦) مقاعد ايضا .

ان اهم ما تمخضت عنه هذه النتائج هي :

- ١- الشخصية اذ ان معظم الاصوات حصدها قلة من المرشحين ذوي التأثير والنفوذ السياسي الواسع فان الشخصية ابرز نتائج انتخابات عام ٢٠١٠ .
- ٢- تشكيل حكومة ائتلافية اي ان عدم قدرة مكون سياسي صعب على حصدها اغلبية برلمانية لازمة لتشكيل حكومة اغلبية مطلقة نص + ١ يعني استمرارية الاعتماد على التحالفات السياسية (١) .

---

١- د . فايق حسن الشجيري وباحثون اخرون ، المصدر السابق ، ص ١٨٥-١٣٠-١٣٥ .

فقد اثرت واسهمت انتخابات في تعقيد المشهد السياسي في العراق كونها لم تسفر عن فائز واضح وجعلت الساحة العراقية اسيرة الصراع بين كتلتين كبيرتين تصارعتا مع الكتل الاخرى وغير واضحة الاتجاه فان العراق لا يزال يمر بمرحلة انتقالية تتطلب حكومة توافقية تفهم ممثلي عن الطوائف والكتل السياسية جميعا ولهذا ما زالت التجربة العراقية تعاني من هشاشة التقاليد الديمقراطية الحديثة حتى الان(١). وبعد اعلان هذه الانتخابات

ادخل ازمة سياسية لا يزال يعيشها حتى الان وهي ازمة تشكيل الحكومة وبعدها تشكلت الحكومة العراقية بعد ثمانية اشهر من الصراع المرير قد كان المواطن قد اصيب بخيبة امل كبيرة فمنذ ان اعلنت النتائج ظهرت بوادر تراجع في العملية السياسية ومن هذه البوادر هي اضافة نائب ثالث لرئيس الوزراء ( لشؤون الطاقة - النفط ) وايضا استحداث المجلس الاعلى للسياسات الاستراتيجية العليا والصلاحيات لا تزال مبهمة الى الان وان التجربة التي عاشها العراق في انتخابات ٢٠٠٥ ، ٢٠١٠ هي تجربة فريدة من نوعها وهذه التجربة تصيب او تخطأ وهذه التجربة ولدت فوضى خلاقة لا يمكن السيطرة عليها وهذه هي تجربة فريدة من نوعها يعيشها العراق في مثل ظروفه فما يسمح ويمنح العراق الذي يستحقه في المادة وجوه الاقليمي وصولا الى استرجاع دور العراق الكامل في الساحة الدولية والاقليمية والجميع لمس وعاش كم عانى العراق في السنوات الماضية بعد الاحتلال من الدور الاقليمي السيء كم دفع من ابنائه وسيادته واستقلاله وحرية التي هي في المصلحة نتائج تجربته الديمقراطية وان الانتخابات الديمقراطية التي جرت في العراق ٢٠١٠ -الى ٢٠١٥ جعلت منه دولة قادرة على تصدير تجربتها وخبرتها (٢) .

- 
- ١- د . فايق حسن الشجيري وباحثون اخرون ، المصدر السابق ، ص ١٨٥-١٣٠-١٣٥ .  
٢- سعيد مجيد دحدوح أ . م . د علي العيساوي ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

## المطلب الثاني

### ازمة العلاقة بين حكومة المركز والاقليم

تعد العلاقة بين حكومة المركز وحكومة الاقليم هي مسألة في غاية الاهمية والخطورة التي ما تزال تعاني الكثير من المشاكل بسبب تصادم التفسيرات وغياب القواعد القانونية التي يمكن اللجوء اليها عند نشوب خلاف وتعد علاقة الحكومة الاتحادية بالحكومات المحلية في المحافظات غير المنتظمة في اقليم هي المتوى الثاني على الصعيد الواقعي ولا سيما انه لم

يتشكل اي اقلي ماخر في العراق عدا اقليم كردستان فمنذ تبني خيار الفدرالية بعد عام ٢٠٠٣ بقيت المحافظات الاخرى على السابق القديم الامر الذي يجعلها مشغولة بمسمى ( المحافظات غير المنتظمة باقليم ) الذي اثار اليها دستور ٢٠٠٥ في الفصل الثاني ومنحها صلاحيات ادارية ومالية استنادا الى مبدأ اللامركزية الادارية واعفى مجالس المحافظات من اي رقابية او اشراف اي وزارة او جهة اخرى كما وحدد الدستور العلاقة التعاونية بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحافظات بصورة اكثر وضوحا من العلاقة مع الاقاليم عند اشار في المادة (١٢٣) في التفويض المتبادل يمكن ان يمنح من احد الطرفين للاخر بقوله يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية او بالعكس بموافقة الطرفين وينظم ذلك التعاون وقد صدر ( قانون ادارة المحافظات غير المنتظمة باقليم ) في برلمان العراق بالرقم (٢١) في جلسته المعقودة في ٢٠٠٨/٣/١٩ ومنح سلطات ادارية ومالية لمجالس المحافظات لكنه قيدها باشراف مجلس النواب (١) .

وليست في العراق اقاليم باستثناء اقاليم كردستان الان تفعيل نظام الاصوات المطالبة المزيد من الاقاليم في البصرة والانبار وكرבלاء فدرالية بمعناها الواسع(٢).

---

(١) أ . م . د سالم سليمان والبحاثان أ . م . د رشيد عمارة و د . عماد المرسومي ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ - ١٢٤ .

(٢) باسم حسين الزيدي ، مشاكل الاقاليم السياسية والاقتصادية ، 9:5 p.m ، مركز المسجل للدراسات والبحوث / المنتدى <http://mcsr.net> .

قد ارتفعت كثيرا في الاونة الاخيرة فقد انقسم الشعب العراقي بين مؤيد ومعارض لهذه الاصوات ، الامر الذي تطلب معرفة مدى فائدتها بالنسبة للعراق وتطبيقات الاقاليم والفدرالية وماهو تعريفها وتعرف الفدرالية بانها شكل من اشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستوريا بين حكومة مركزية (او حكومة فدرالية او اتحادية ) ووحدات حكومات اصغر ( اقاليم ، الولايات ) ، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمدا احدهما على الاخر ويتقسمان السيادة في الدولة ، اما الاقاليم والولايات فهي تعتبر وحدات دستورية لكل منها نظامها الاساسي الذي يتحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية

ويكون وضع الحكم الذاتي للاقاليم او الجهات او الولايات منصوصا عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار احادي من الحكومة المركزية ومعناه المعاهدة او الاتفاق . وقد صدر في عام ٢٠٠٤ ( قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية ) هو الذي وضع وفتح الباب واسعا لامرين مهمين في العراق : اولهما انه وضع حجر الزاوية لفدرالية العراق والاعتراف بوجود اقليم كردستان الذي ( يتم الاعتراف به بصورة نهائية ) في دستور ( ٢٠٠٥ ) كاقليم يتمتع بوجوده القانوني ضمن العراق الاتحادي والثاني انه فتح الباب امام المزيد من الاقاليم داخل العراق فقد تضمن هذا القانون في المادة الرابعة منه ما ياتي ( نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فدرالي ديمقراطي تعددي ) ويجري تقاسم فيه بين الحكومة الانحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية ويقوم النظام الاتحادي على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس الاصل او المذهب وبعد صدور الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ كان ( العراق او الاثنية او الاقليمية او القومية او المذهب ) النظام الفدرالي احد المرتكزات الاساسية التي بنى عليها الدستور وقد نصت المادة الاولى منه على ما ياتي (١).

---

(١) باسم حسين الزبيدي ، المصدر السابق .

(جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيه جمهوري نيابي ((برلماني)) وديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق ) ، وخصص الباب الثالث من الدستور لبيان تشكيل السلطات الاتحادية وصلاحياتها ، كما ان الدستور قد اقر تشكيل اقليم (كردستان ) الذي كان تشكيل فعليا قبل اقرار الدستور وفي زمن النظام السابق وذلك بموجب التي تضمنت ما ياتي : ( اولاً: يعتبر هذا الدستور الاقاليم الجديدة الذي تاسست وفقاً لاحكامه وثانياً : يعتبر هذا الدستور عند نفاذه الاقليم كردستان (١١٧) نص المادة وسلطاته القائمة اقليمياً اتحادياً . اما المادة (١١٨) من الدستور فقد نصت على صدوره . المحافظات التي تروم تكوين اقليم تشريع قانون بين الاجراءات التنفيذية لتكوين الاقاليم حيث نصت على ما ياتي ( يسن مجلس النواب في مدة لا تتجاوز ستة اشهر من

تاريخ اول جلسة له قانونا يحدد الاجراءات التنفيذية بتكوين الاقاليم بالاغلبية البسيطة (للاعضاء الحاضرين ) وتنفيذا لهذا النص الدستوري فقد اصدر مجلس النواب قانون ( الاجراءات التنفيذية بتكوين الاقاليم ) رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ الذي بين وبشكل تفصيلي الاجراءات اللازمة للمحافظات لتشكيل اقليم او الانضمام الى اقاليم وتعرف اللامركزية بانها ( درجة عدم تبقي هناك سلطات مشتركة بين الاقاليم والمركز تركيز السلطة ، اي تشتت السلطة وتوزيعها بين الاشخاص والمستويات الادارية المختلفة في المنظمة او على مستوى الدولة ويصف ليورنادروايت اللامركزية كمفهوم شامل ( بانها نقل السلطة التشريعية كانت او اقتصادية او تنفيذية من المستويات الحكومية العامة الى المستويات الدنيا ) اما مزايا اللامركزية من الناحية السياسية فانها تزيد من فرص المشاركة السياسية في المجتمع والاستثمار في السلطة وايضا تساهم في تعزيز الوحدة وايضا فان القرارات التي تتخذها الاقاليم لمصالحها السياسية امرا ميسورا . اما عيوب اللامركزية الوطنية في الدولة المتكونة من شرائح (١) .

---

(١) باسم حسين الزبيدي ، المصدر السابق، الانترنت .

قومية او دينية متنوعة الامر الذي سيجعل ويؤدي الى اخفاق التنسيق بين المركز والاقاليم وايضا من عيوبها انها تشدد الرقابة على أنشطة الوحدات المحلية ولعل من الصعوبات والمعوقات التي تحول الى فشل تطبيق النظام الفدرالي في العراق فان من اهم الاسباب هو حداثة مفهوم الفدرالية في الثقافة العراقية بحيث انها تثير مخاوف التقسيم : ١- المعوقات اكثرمنها وسيلة لتنظيم شكل النظام السياسي وتحقيق التوازن بين الحكومة الفدرالية والاقاليم التي لم تلق فكرة تشكيل الاقاليم في العراق الاهتمام الكافي في مدركات النخبة السياسية الحاكمة . ٢- الفلسفة السياسية الواضحة المعالم التي يقوم عليها النظام السياسي العراقي النظام الفدرالي المناسب للتطبيق في العراق تكاد تكون غامضة وغير واضحة للاغلبية العظمى من العراقيين وذلك بسبب حساسية الوضع السياسي وتعقيدات العملية السياسية التي ما زالت تعاني من ازمات متتالية واجواء عدم الثقة السائدة بين مكونات الشعب العراقي . ان غياب العوامل اللازمة لنظام الفدالي في العراق هو ايضا معوق من

معوقات فشل النظام الفدالي في العراق وايضا انها تهدد وحدة العراق سلطاتها على كل الاقاليم المحتملة التشكيل مع وجود النزاعات الانفصالية لدى بعض الاطراف العراقية خصوصا الكرد مما يخلق صعوبة تطبيق الفدرالية بصورة تضمنت تحقيق التوازن في الصلاحيات والسلطات بين الحكومة المركزية الاقاليم وان تاسيس نظام الفدرالية يتطلب تاسيس مجالس تشريعية خاصة الدفاع والخارجية والمالية والامن مما يؤدي الى انهاك الميزانية العامة للدولة في ظل اجواء التندي المستمر لمصدر الدخل الرئيسي للعراق وهو النفط وبالتالي تهديد الاقتصاد وقد ظهرت عدة اشكاليات بين حكومة المركز والاقليم ( كردستان ) منها اشكالية النفط وايضا الدستور واشكالية العلاقة النفطية بين الحكومة الاتحادية و اقليم كردستان وظهرت ابعاد سياسية واقتصادية لهذه العلاقة فقد شكلت اشكالية النفط احتقانات مستمرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان (١) .

---

(١) باسم حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، الانترنت .

وتركت بصمتها على تاخير اعداد الميزانية وقرار الموازنة الاتحادية سنويا وايقاف تدفقات النفط عبر الاقاليم الى تركيا ومن ابرز التداعيات الاقتصادية هي مشكلة عدم تكافئ عوائد النفط البرميل الواحد فقد قدرت الطاقة الانتاجية لحقول الاقاليم (٣٠٠) الف برميل يوميا بحسب تصريح وزير الثروات الطبيعية في كردستان (١) . ومن الابعاد الاقتصادية لاشكالية النفط انها قادت وشجعت ممارسات الاقليم الى المطالبة المحافظات المنتجة بعوائد اخرى سميت ((بترو دولار)) تحت ادعاء ان هذه العوائد ضرورية لتغطية التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المتحققة من انتاج النفط متمثلة في الاندثار في البنى التحتية والضيق في مساحة الاراضي الى حالة متاحة للاسكان او العمران الزراعي ومشكلة التلوث .... الخ ومن الابعاد السياسية لاشكالية النفط داخل العراق تتجسد بميل المحافظات المنتجة للنفط للسلوك بمسلك الاقاليم . نزعة الاقليم تتطلب وجود حكومة مركزية قوية تستطيع ان تفرض سيادة القانون وبعكسه تتكون النتائج في غير صالح وحدة العراق كدولة قوية ذات سيادة فان مضي الاقليم بهذا الاتجاه يستلزم تعزيز الاقاليم علاقته السياسية بتركيا التي هي الاخرى مستعدة ان تطور علاقتها مع الاقليم مقابل تخليهما من الازمة

الكردية الداخلية مقابل ان يزداد دور تركيا في اىصال النفط والغاز لاوروبا من جانب اخر حصول البصرة على استقلاليتها في السياسية النفطية يتطلب بناء علاقة اقتصادية للاستفادة من خيراتها اما المنطقة الغربية فسوف تجسد نفسها على حالة لا تحسد عليها وقد تجد بناء علاقة مع السعودية والاردن امر ضروريا (٢) .

(١) صباح قدوري ، اشكالية النفط بين اقليم كردستان والحكومة المركزية (( ٢٠٠٦ / ١١ / ٥ 23:00 .

(٢) كمال البصراوي ، الدستور واشكالية النفطية بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي شباط ٢٠١٤ ، ٢٠١٤ / ٥ / ٢

[Http://www.lnoor.selarticle.asp?id=233818#sthash.](http://www.lnoor.selarticle.asp?id=233818#sthash)

## المبحث الثاني

### انعكاس الازمات السياسية على اداء النظام السياسي العراقي

**الاول : المحاصصة السياسية والفساد الاداري والمالي .**

**الثاني : ضعف الاداء واستمرار الازمات الداخلية**

انعكست كل من ازمة المحاصصة السياسية والفساد الاداري والمالي على اداء النظام السياسي العراقي ونتيجة المحاصصة السياسية تزايد امن الفساد الاداري والمالي ونتيجة هذه الازمات فقد ضعف الاداء السياسي واستمرت الازمات السياسية الداخلية وسنتناول هذه الازمات في مطلبين الاول ازمة المحاصصة السياسية والفساد الاداري والمالي واما المبحث الثاني ضعف الاداء السياسي واستمرار الازمات الداخلية



## المبحث الثاني

### المطلب الأول

#### المحاسبة السياسية والفساد الإداري والمالي

بدا تكريس مبدأ المحاسبة منذ اللحظة الاولى التي تمت فيها عملية الشروع في بناء مؤسسات النظام السياسي الجديد في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ واستمر الحال على هذا الموال لغاية الان حتى امسينا نخشى من تكريس هذا المبدأ وجعله عرفا دستوريا فمئذ تشكيل ما يسمى بمجلس الحكم سنة ٢٠٠٣ مرورا بتشكيل حكومة انتقالية سنة ٢٠٠٤ برئاسة اياد علاوي وتكرار الحال مع الجمعية الوطنية التي تم انتخابها ٢٠٠٥ والتي انبثقت عنها حكومة ابراهيم الجعفري التي تولت مهمة صياغة الدستور سنة ٢٠٠٥ نهايتها كان تشكيل كل هذه المؤسسات على هذا المبدأ الذي اطلق عليه ساسة العراق با ( الديمقراطية التوافقية بغية اشراك ممثلي ابناء الشعب جميعا في السلطة من دون اقضاء او تهميش من اي طرف او جهة وهذا المبدأ من الناحية النظرية يبدو مستساغا ومقبولا ولكن الواقع اثبت ان المحاسبة التي كانت بمثابة توزيع للمناصب والوظائف في مؤسسات الدولة على شكل حصص الامر الادهي من ذلك اضحت المحاسبة لها اكال مختلفة

فهناك محاصصة حزبية واخرى قومية وايضا طائفية منها وقد تفاقمت ظاهرة المحاصصة حتى اضحى لدينا ما يمكن تسميته ب ( محاصصة المحاصصة ) وبدا بالمناصب السيادية ومرورا بكل هيئة ومؤسسات الدولة وانتهاء بكل الاجزة والدوائر الفرعية التي تم فيها توزيع المراكز والوظائف فيها على اساس هذا المبدأ (١) .  
وقد اتخذت الولايات المتحدة الامريكية من مشكلة المحاصصة السياسية الاساس(٢).

---

(١) أ . م . د طه حميد العنبي و أ.م.د عبد الجبار عيسى السعدي و أ.م.د باقر السوداني ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٢) فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ في ٩ نيسان ، ط١ ، العراق ٢٠١٣ ، ص ٢٣٩ .

لتحول القتال ضد المحتل الى صراع بين الطوائف على المحاصصة السياسية ونتيجة المحاصصة تزايد الفساد الاداري والمالي وخاصة ظاهرة الفساد في العراق ويمكن ان تقتصر المحاصصة في عدة مشاهد في العراق :-

- المشهد الاول :- يتمثل في استمرار اسلوب المحاصصة بين الكتل البرلمانية وبهدف استمرار النظام الجديد عن طريق تقاسم المناصب السياسية والمناصب الوزارية وان الافاق المستقبلية لهذه المشهد تكمن في استمراره لصبح عرفا دستوريا كما حصل في لبنان واما انتهاءه تدريجيا مع تطور التجربة الديمقراطية في العراق وتعزيزه الامن وسيادة القانون

- المشهد الثاني :- يتمثل في ان يؤدي الازمات الى صراع ومن ثم انقسام طائفي وديني وعرقي بسبب انتشار التخلف وقلة الوعي وتعدد الانتماءات والولاءات وان الافاق المستقبلية لهذه المشهد تكمن فيسيطرة رجال الدين على المجتمع وفي ظل الفوضى الاثنية والسياسية واما الحفاظ على وحدة الدولة مع الحفاظ على مصالح الكتل السياسية الكبيرة .

المشهد الثالث :- يتمثل في الفشل في تكوين حكومة مركزية قوية نتيجة التنافس القومي والطائفي و ثم تقسيم العراق الى ثلاثة مناطق مع استمرار العمليات الارهابية في ظل ضعف المؤسسات الامنية العراقية بعد الانسحاب الامريكي من العراق (١) . بعد الفساد

الاداري والمالي من المظاهر المميزة والشائعة في مؤسسة الحكم الرديئة وهو يتجلى في المحسوبيات ومحاباة الاقارب والرشوة وهو ينتهك حقوق الانسان وايضا ( مبدأ المساواة في المعاملة ) وانتشر الفساد الاداري والمالي في كل مفاصل الدولة بعد عام ( ٢٠٠٣ ) ولا تتوفر بيانات على مدى الفساد في العراق في الاعوام السابقة ولكن تقديرات منظمة الشفافية الدولية التي تنشر مؤشرات الفساد(٢).

(١) فراس البياتي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .

(٢) فراس البياتي ، المصدر اعلاه ، ص ٢٥٣ .

قياسية في دول العالم تشير الى ان العراق يحتل (١٢٩) في قائمة الفساد والمكونة من (١٤٥) وان تصاعد ظاهرة الفساد كان نتيجة حركة النظام السابق وايضا نتيجة حتمية لغياب المسائلة الحقيقية وايضا انعدام الشعور بالمواطنة بما يفسح المجال لان يصبح الفساد ظاهرة عامة والسبب الرئيسي لظاهرة الفساد هو عدم امتلاكه لنظام كفوء اداريا قادر على مواجهة الضغوطات التي فرضتها متطلبات الوجود والحياة (١).

تغلغل الفساد الاداري والمالي خلال السنوات الاخيرة في نواحي ومجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والادارية وبهذا فان مفهوم الفساد يختلف تبعا للتطور الحاصل في المجالات هذه فالبنك الدولي يعرف الفساد (( بانه اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص وبتعبير اخر قيام الموظف بقبول رشوة لتسهيل عقد او اجراء طرح لمناقصة عامة او من خلال استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الاقارب او سرقة اموال الدولة مباشرة )) . هذه يشير الى اليتيان رئيسيتان م اليات الفساد تتعلق الاولى بدفع الرشوة والعمولة لتسهيل الامور لرجال الاعمال والشركات والثانية بوضع اليد على الاموال العامة والحصول على مواقع وظيفة للابناء والاقارب في اجهزة الدول وفي السياق نفسه يندرج مفهوم الفساد ضمن منظمة الشفافية الدولية (( بانه سوء استغلال السلطة

لتحقيق مكاسب شخصية ونظرا لتزايد حالات الفساد فاشكاله تنوعت وتزايدت ولعل من هذه الاشكال ( المظاهر ) تتعلق بالاتي :

- استغلال المنصب العام :

يلجأ الكثير من المسؤولين الذين يتمتعون بمناصب في اجهزة الدولة الى (٢).

---

(١) د . محمد عبد صالح حسن و د . عماد صلاح ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في

العراق ، ص ٣ .

(٢) محمد عبد صالح حسن و د . عماد صلاح ، المصدر اعلاه ، ص ٤ .

استغلالها من تحقيق مكاسب مادية وبطبيعة الحال فان هؤلاء يتحولون مع مرور الوقت الى شركات او رجال اعمال الى جانب كونهم مسؤولين حكوميين

- التجاوز على المال العام :

ان اكثر المشمولين بسلوك التجاوز على المال العام هم طبقة السياسيين والمسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون نفوذهم من اجل تحقيق مصالح الغير الذين تربطهم علاقات مادية

- التهرب الضريبي

يتعرض الكثير من المسؤولين الحكوميين والقائمين بوظيفة عامة الى محاولات الابتزاز من قبل رجال الاعمال في القطاع الخاص فهؤلاء يدفعون الرشاوي بغية حصولهم على تخفيض ضريبي او اعفاء ضريبي لفترة طويلة من خلال استثناءات او احتيال على القوانين

- تهريب الاموال

نشطت في الآونة الاخيرة عمليات تهريب الاموال التابعة للمسؤولين التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة الى البنوك التابعة للدول الاجنبية لاستثمارها مقابل فوائد عالية او قيامهم بشراء عقارات خارج بلدانهم ( كما هو الحال الى العراق ) ويبرز هؤلاء المسؤولين هذا السلوك بانه من الضرورات التي تفرضها الاوضاع السياسية المتقلبة وتأمين المستقبل لعوائلهم في حال استبعادهم عن مناصبهم الوظيفية وربما برزت هذه

الحالة بشكل واضح بعد انهيار برج التجارة العالمية ٢٠٠١ الذي كشف عن حجم الاموال  
(١) .

---

(١) محمد عبد صالح حسن و د. عماد صلاح ، المصدر السابق ، ص ٤ .

واما اثار الفساد الاداري والمالي فهي اثار عديدة منها اثار اقتصادية واثار اجتماعية وسياسية وغيرها وان الاثار الاقتصادية لظاهرة الفساد هي المظهر الاكثر بروزا لظاهرة الفساد السلبية هو كلفته الاقتصادية والذي يدخل في اطار هذه الكلفة مجموعة كبيرة من الاثار السلبية التي يتحملها المجتمع ومؤسساته وان من الاثار الاقتصادية للفساد هو انه يدفع باتجاه تخفيض الاستثمار وايضا تفاقم عجز الموازنة العامة وايضا اثره في تفشي ظاهرة البطالة وايضا فقدان الامن المجتمعي وغيرها من الاثار الاقتصادية (١) . وللد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي لابد من اجراء تعديلات دستورية تطل الكثير من المواد المعطلة للدور الرقابي البرلماني العراقي فضلا من اتخاذ بعض التدابير الاتية :

١- تشريع قانون يمنع ازدواج الجنسية لمن يتسلم منصبا سياسيا وامنيا رفيعا استنادا الى المادة ( ٦١ ) رابعا من الدستور .

٢- تشريع قانون الاحزاب السياسية وتحويل الحملات الانتخابية بتنظيم طريقة تاسيسها واليات عملها ومصادر تمويلها .

٣- اصلاح نظام التعيين وجعله مركزيا باعادة تاسيس مجلس خدمة وغيرها من الاثار الاقتصادية التي تؤثر فيها الفساد الاداري والمالي (٢) . وان الاسباب الادارية للفساد هي من ابرز الاسباب التي تمثل شيوع ظاهرة الفساد هي المتعلقة بسوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة وغموض النصوص القانونية وضعف الادارة وعدم كفاءتها فضلا عن وجود التناقض ما بين الصلاحيات المفتوحة للعاملين (٣) ،

- (١) الطالبة هديل ناصر جاسم ، دراسة في اثر عدم الاستقرار السياسي ، ظاهرة الفساد السياسي في العراق بعد التغيير السياسي ، ص ٩٠ .
- (٢) ايمن احمد محمد ، ايمن احمد محمد ، الفساد والمسائلة في العراق ، مؤسسة فرد يدرشين مكتب الاردن العراق ايلول ٢٠١٣ ، ص ١٤ - ١٥ .
- (٣) هديل ناصر جاسم ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

ومسؤولياتهم واهم هذه الاسباب الادارية منها سوء الادارة ويتمثل في ضعف الرقابة والمتابعة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وايضا انخفاض الاجور والمرتبات والتي يحصل عليها الموظف وعدم كفايتها لتلبية واشباع حاجته وسد متطلبات عائلته وايضا ضعف الضمير المهني وايضا ضعف تطبيق القوانين والانظمة والقرارات وسوء تطبيق الاجراءات العلمية في عملية اختيار (١) . ومن ظواهر الفساد في العراق منها تعطيل القوانين والتعليمات وانتشار الفوضى والعشوائية في اشغال الوظائف وايضا شيوع ظاهرة الرشوة وايضا المحسوبية والمنسوبية والاء في شغل الوظائف والمناصب بدلا من الكفاءة وغيرها من المظاهر التي ظهرت بعد الاحتلال الامريكي للعراق بعد عام (٢٠٠٣) اذ اصبح الفساد مؤسسة بحد ذاتها (٢) .

(١) الطالبة هديل ناصر جاسم ، دراسة في اثر عدم الاستقرار السياسي ، ظاهرة الفساد السياسي في العراق بعد التغيير السياسي ، ص ٩٠ .

(٢) ايمن احمد محمد ، المصدر السابق ، ص ١٤ - ١٥ .

(٣) هديل ناصر جاسم ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

## المطلب الثاني

### ضعف الاداء السياسي واستمرار الازمات السياسية

عاش العراق بعد عام ٢٠٠٣ مرحلة ازمات متعددة بفعل عوامل داخلية وخارجية برزت مظاهرها في تصعيد المعضلة الامنية وازمات اقتصادية واجتماعية وتتسم هذه الازمات بكونها اكثر خطورة وحدة بما يهدد وحدة العراق ووجودها حيث ادى الاحتلال الامريكي للعراق دورا كبيرا في استغلال التعدديات والانقسامات داخل المجتمع العراقي حيث ان انعكاساتها النفسية والاجتماعية اثار سياسية خطيرة منها مسائلة الصراع الطائفي الذي عاشه العراق بعد عام ٢٠٠٣ وهي من ابرز السلبيات التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ بشكل صريح ومعلن في مجلس الحكم الانتقالي سواء الشيعة والسنة وايضا ساهم في ضعف الاداء السياسي المحاصصة السياسية وايضا الفساد الاداري والمالي وايضا فان المحاصصة السياسية التي ظهرت اثرت وبشكل كبير في ضعف الاداء السياسي وهذه الامور ادت الى استمرار الازمات السياسية اي ازمات النظام السياسي ومن هذه الازمات هي ازمة الهوية وازمة التعلل وازمة التكامل والاندماج وايضا من هذه الازمات ازمة المشاركة السياسية (١) . وغيرها من الازمات التي ساهمت في ضعف الاداء السياسي وتمييز الوضع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بعدم الاستقرار في مختلف المجالات وذلك اكثر من الاسباب منها لاحتلال ، سقوط النظام ومؤسساته - ثلل في وظائف الدولة ..... الخ والى ظهور الاضطرابات السياسية العنيفة والقمع الوحشي وانعدام السلم الاجتماعي (١).

(١) اسراء علاء الدين نوري ، النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ - الازمات السياسية والاجتماعية ، النظام السياسي العراقي الواقع ، الاصلاح والمستقبل ، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع ، سكول العلوم السياسية في جامعة السليمانية بالتعاون مع منظمة (نقار) لتنمية ثقافة الديمقراطية بتاريخ ١٦- ١٨ نيسان ٢٠١٣ ، ص ٢٩٣ .

وتفاقت ظاهرة التفكك السياسي والتعلل الاجتماعي واصبحت اجهزة الدولة مشلولة وضعيفة وكان نتيجة الضعف في العملية الساسية هو المحاصصة الطائفية المنبعثة التي تركت تدعيات في الحياة السياسية والادارية والخدمية وازدادت الى وجود الفساد الاداري والمالي بشكل كبير في مؤسسات الدولة فان تعثر العملية السياسية والازمات المتلاحقة الى مازق وطني شامل وادى الى زيادة المشكلات في الاعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ التي شهدت تصاعد الصراعات المذهبية او ما سمي بحرب الطوائف خاصة السنية والشيعية و (١) . وايضا في شباط ٢٠١١ عندما واجهت السلطة الحركة الاحتجاجية الناقمة على المحاصصة والساخطة على فقدان الامن ونقص الخدمات فواجهتها بالعنف وايضا في كانون الثاني ٢٠١٣ ولحد الان يواجه النظام السياسي والامني والاجتماعي كل هذه المشكلات ادت الى تعثر عملية الحوار الوطني مما ادى الى ضعف في الاداء الحكومي واستمرار الازمات السياسية ومن هذه الازمات هو ضعف الوعي السياسي حيث ان ضعف الوعي السياسي يضع العملية السياسية في العراق مهددة ويفتت مفهومها ويفقد سلوكها السليم ويضيع الفرص المناسبة على الشعب العراقي لالتحاق في صفوف الدول المتقدمة ديمقراطيا فلا بد للقوى السياسية الاهتمام بالوعي السياسي لانجاز مشروع سياسي واجتماعي في العراق وتعزيز مفهومه بشكل صحيح فلا بد للمجتمع ان يدرك اهميته وقيمه الوعي السياسي وتكريس حالة الوعي لمفهوم العملية السياسية ومساندة الاصوات والقوى السياسية التي تنادي بالاصلاح السياسي وتطوير المجتمع العراقي ديمقراطيا (٢) .

(١) د. اسراء علاء الدين نوري ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ .



(٢) د . اسراء علاء الدين نوري ، المصدر اعلاه ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

### المبحث الثالث

#### انعكاس الازمات السياسية المعاصرة على النسيج الاجتماعي

انعكست كل من الطائفية وتدايعياتها وايضا مشكلة الاقاليم على النسيج الاجتماعي العراقي فقد ترسخت الطائفية بشكل معلن وصريح بعد عام ٢٠٠٣ وايضا ازمات الاقاليم والتقسيم السياسي العراقي كلها اثرت في النسيج الاجتماعي العراقي وسنتناول في المطلب الاول الصراع الطائفي وتدايعياته وفي المطلب الثاني مشكلة الاقاليم والتقسيم السياسي ..

### المطلب الاول

#### الصراع الطائفي وتدايعياته

تعد الطائفية كيان مضاد للتاريخ العراقي بوصفه وعيا ذاتيا فهي ممارسة تتعارض كليا مع منطق العقل والعقلانية مما يجعلها شكلا من اشكال البنية التقليدية المنغلقة والاكثر تخلفا للاجتماع والسياسة والفكر والثقافة (١) . فان ( مشكلة الطائفية ) هي من ابرز السلبيات التي ظهرت في العراق بعد عام ( ٢٠٠٣ ) فقد ترسخت بشكل صريح ومعلن في هذا العام فقد ترسخت في مجلس الحكم الانتقالي سواء الشيعة او السنة (٢) .

(١) فراس البياتي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

(٢) لقمان حكيم رحيم ، اثر الصراع الطائفي في العراق ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة التنمية البشرية ، المجلد ( ٢ ) ، العدد ( ١ ) ، ٢٠١٦ ، ص ٤٨ .

وقد ساهمت قضايا كثيرة في تقوية الطائفية مثل الحديث عن قانون اجتثاث البعث والذي اصبح ( قانون المسائلة والعدالة ) لاحقا وموضوع المخبر السري وموضوع (٤) ارهاب كلها اشكالات لازالت تواجه العملية السياسية ولاتواجه الشيعة والسنة بل تواجه المجتمع العراقي برمته (١) . فقد بدأ تكريس مبدأ المحاصصة الطائفية حتى الوقت الحاضر على هذا المنوال حتى امسينا نخشى من تكريس هذا المبدأ وجعله عرقا دستوريا وقد تفاقمت ظاهرة المحاصصة حتى سميت ب ( محاصصة المحاصصة ) فقد ظهرت المحاصصة الطائفية بكل هيئة ومؤسسات الدولة العراقية وانتهاء بكل اجهزة والدوائر الفرعية فقد تم توزيع المراكز والوظائف فيها على هذا المبدأ وقد طال هذا المبدأ بطبيعة الحال مجلس النواب ومجلس رئاسة ومجلس الوزراء وصولا الى السلطة القضائية (٢) . وحين دخل الامريكيون الى العراق كانوا يتصورون ان المجتمع العراقي مجتمع مكونات يتكون من اغلبية شيعية مضطهدة ٦٠% ومن اقلية سنية ١٩% و اقلية كردية ١٨% و ٢٠% (٣). اذ يقسم العراق كبلد بالتعداد والتوعية الحزبية والمذهبي فعلى المستوى القومي يتوزع العراقيون الى ( عرب ، تركمان ، واشوريون وغيرهم ) وعلى المستوى الديني الى مسلمين ومسيحيين وبعض الاقليات الدينية مثل الصابئة والايزيديين فمن المعروف ان العنصر المسلم في العراق يشكل ٩٠% من مجموع الشعب العراقي وينقسم الى طائفتين السنية والشيعية وتعتبر الطائفة الشيعية هي الاكبر اذا اغفل حساب العامل القومي لكن بوجود الخلافات السياسية التي تقسم بين السنة العرب والاكراد السنة صبح الشيعة هم الاكبر وقد اصبح هذا الخلاف وشيع الى خلاف سياسي وشيع في عصرنا الحاضر (٤) .

(١) لقمان حكيم رحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٢) عبد علي كاظم المعموري ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٣) لقمان حكيم رحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٤) لقمان حكيم رحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

وان استمرار الانقسام بين السنة والشيعية في العراق هو نتيجة الفشل في البدء بعمليات ناجحة لبناء الدولة ولسياسات الاقصائية التي ميزت التاريخ الحديث للبلاد فقد ادى الى وجود بيئة مثيرة للنزاع وضعف المؤسسات الحكومية كل هذا ادى الى تقوية النزعة الطائفية في العراق كما تزايدت الهجمات الارهابية ضد المدنيين الشيعة وعمليات قوات الامن العراقية في المناطق السنية (١). وكان نتيجة هذه الاعمال هو ظهور الحرب الاهلية التي اندلعت في شتاء ٢٠٠٦ في سامراء بتفجير مرقد الاماميين العسكريين ( عليهم السلام ) اذ اصبح هناك قتل متبادل على اساس الهوية الطائفية وترافق هذا الحملات المتبادلة من التهجير القسري بحيث اصبحت هناك احياء مغلقة ولعل الحرب الاهلية باعتبارها مؤشرا على التعايش السلمي فتؤدي الى نتائج او تداعيات منها مشكلة النزوح وتهجير لم يسبق لها مثيل في الشرق الاوسط وحسب احصائية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ( UNHCR ) فقد احتل العراق في بداية شهر اذار من عام ٢٠٠٥ المرتبة الخامسة بين دول العالم ومن ثم بلغ المرتبة الاولى بعد احداث سامراء في ٢٠٠٦ (٢). وقد كان السنة هم الذين تعرضوا الى التهجير فقد كانت مناطق السنة تعاني من ازمة هوية اكثر من المناطق الشيعية وهكذا فقد اتسعت الفجوة الطائفية بسبب الاستخدام المفرط للسياسات الهوية وغياب التواصل بين الطوائف فان ازمة الهوية هي ازمة ذات ثقل سياسي في جزء المرتبط في بناء الدولة وان وجود هذه الازمة يصيب العملية السياسية بالفشل (٣) .

(١) مركز كارينجي ، الازمة الطائفية في العراق ارث من الاقصاء ، ص ٥٢

. <http://ceip.org/1s7z2gu>

(٢) د. عماد مؤيد المرسومي و د. حسن تركي الاوسي ، ثقافة العنف واللاعنف ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية والقانونية ، جامعة كركوك – كلية القانون ، المؤتمر الدولي الاول لكلية القانون للفترة من ١٥ – ١٦ / ٢٠١٢/١٤ / العدد خاص ، المجلد (١) ، السنة ٢٠١٢ ، ص ٤٣ – ٤٤ ..

(٣) د . عماد مؤيد ال ، مرسومي ، المصدر اعلاه ، ص ٤٤ .

وايضا ظهرت مسألة توزيع عائدات النفط والسياسات المتصلة بها فان توزيع عائدات النفط بين النخب السياسية التي يدعي افرادها انهم ممثلون طائفيون سيديم النظام التوافقي القائم على التقاسم الاثني – الطائفي (١) . فان العراق بعد كل هذه الصراعات الطائفية

والازمات التي مر بها يحتاج الى اتخاذ خطوات تتسم بالمصداقية لبناء الثقة والاطمئنان الطوائف المختلفة حول مكانتها في الدولة خلال خطة جديدة للمصالحة وايضا يتعين على الحكومة ان ترسم خطا واضحا بين عمليات مكافحة الارهاب وبين الحسابات السياسية (٢) . فان المسالة الطائفية في العراق تعد مسالة صراع سياسي تقوده قوة مختلفة لكن بادوات مختلفة ووسائل مختلفة طائفا وهذا يستدعي ان يقنع جميع العراقيين بان النظام السياسية القائم غير صالح وغير قابل للاستخدام متى ما وصل الجميع الى هذه القناعة وعند ذلك يتوجب اطلاق عملية سياسية جديدة تجمع جميع اطراف الشعب العراقي وان المشكلة الاساسية ان هذه الفكرة غير واردة اللحظة كما يجب ان يقنع الجميع ان الدستور في فقرات الكثير منها والتي يجب معالجتها بشكل يعطي الجميع والمشاركة في صنع القرار السياسي . (٣)

---

(١) مركز كارينجي ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٢) مركز كارينجي ، المصدر اعلاه ، ص ٥٣ .

(٣) لقمان حكيم رحيم ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

## المطالب الثاني

### مشكلة الاقاليم والتقسيم السياسي

اعتمد الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ على النظام اللامركزي الاداري الفدرالي وكانت الدوافع الحقيقية وراء اعتماد هاذين النظامين هو منع تكرار تجربة المركز الاستبدادي فتحسب ان تواجد دستور ديمقراطي ونخب ديمقراطية ومؤسسات حكم ديمقراطية من شأنه ان يضمن عدم عودة الاستبداد مرة اخرى وعلاوة على ذلك فانه لا يمكن معالجة الاستبداد يخلق محافظات واقاليم تمارس نمطا من المركزية اتجاه اطرافها داخل المحافظة والاقاليم ربما لهذا السبب نجد ان ازمان التنمية ( ازمة التوزيع والمشاركة ، التغلغل ، والاندماج ) هي ازمان موجودة بالاصل داخل حدود هذه المحافظات والاقاليم وبالتالي لم تكن التجربة الديمقراطية بالكامل او بعيدة عن التمركز او الاستبداد ولو على نطاق محدود لذلك فاننا نعتقد بان نجاح تطبيق اللامركزية الادارية السياسية من شأنه ان يؤدي بشكل تدريجي الى نجاح اللامركزية السياسية فتطبيق اللامركزية السياسية لا ينبغي ان يعني الانفصال او الانعزال او الاستغلال بل الفدرالية كهدف قد تكون نتاج لرغبتنا للاتحاد والانفصال وان فشل المحافظات في ادائها لا يعني ان يكون البديل في هذه الحالة الذهاب الى المركزية اللامركزية السياسية وتشكيل اقاليم جديدة فالفشل على مستوى اللامركزية الادارية ينبغي الا يكون لتوسيع الفشل وتعميمه عبر تشكيل اقاليم جديدة وبخاصة في ظل انعدام الشروط الموضوعية التي تساعد في التوجه لهذا النمط من اللامركزية السياسية وحتى مع وجود الاقاليم او الاقليم ينبغي ان يكون ذلك على هببة وحساب الدولة او استبدال هيمنة الاقاليم هو استبداده ولعل النقاشات والتصريحات على مستوى المحافظات والاقاليم تكشف لنا عن ان هنالك نوعان من انواع التوتر في العلاقة مع تباين حدود هذا التوتر ودوافعه المختلفة . (١)

(١) د. عبد الجبار احمد ، الفدرالية واللامركزية في العراق ، مؤسسة فرديريش ايب يت ، الاردن - العراق تشرين الثاني ٢٠١٣ بغداد ، ص ١٤ .

وقد ظهرت عدة اشكاليات ومشاكل في الاقاليم منها اشكالية ما اطلق عليه بالنطاق المتنازع عليها حين تدور هذه المشكلة في المادة الدستورية رقم ( ١٤٠ ) التي وضعت اليات وبرامج وجداول زمنية لتحديد مصير هذه المناطق لكنها لم تدخل حيز التنفيذ على

صعيد الواقع العملي لا اعتراض المكون العربي والتركماني في كركوك على تطبيق هذه المادة بينما يصر الجانب الكردي بان هذه المادة دستورية لم تنته رغم التأخير في تطبيق الجدول الزمني الموجود فيها وبقيت مناطق كركوك والموصل وديالى بين مناطق توتر بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ولا سيما منطقة كركوك الغنية بالنفط التي عدها رئيس الجمهورية قد سن كردستان الامر الذي اثار ردود فعل من بعض البرلمانين العراقيين ومن الاوساط السياسية المختلفة وايضا من الاشكاليات التي ظهرت اشكالية النفط والغاز هي نقطة الخلاف الثانية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ولا سيما فيها فيما يتعلق بابرام عقود الاستكشاف والتطوير والانتاج في مجال السياسة النفطية ويتعلق التوتر في المسار السياسي خاصة في قانون النفط والغاز في كل من الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم اذا اثارت وزارة النفط العراقية مسالة عدم شرعية العقود التي توقعها الحكومة واقليم كردستان العراق مع شركات اجنبية لاستخراج النفط في مناطق غير مستثمرة في كردستان ومن اهم الخلافات والمشكلات الموجودة في مسودة قانون النفط لاقليم كردستان مع المركز هي :

١- مشكلة توزيع الثروة .

٢- حق منع العقود للشركات .

٣- نقل النفط وتصديره .

٤- سعر النفط

وايضا ظهرت اشكالية قوات حكومة الاقليم ( البشمركة ) تعد قوات حكومة الاقليم (١) .

---

(١) سالم سليمان ، المصدر السابق ، ص ( ١٠٤ - ١٠٥ ) .

احد الاشكالات بين الحكومة المركزية وحكومة القاليم من حيث عديد هذه القوات وتدريبها وتمويلها وادارتها ولكل من الطرفين حججه في ذلك ويبدو ان هذه الاشكالية اخف هذه الاشكاليات السابقة يمكن التوصل الى حلول حولها (١) .

تبدو خطورة هذه الشكالية الاكثر خطورة في هذا السياق هو اجسه هذه القوات وسيطرة الحزبين الرئيسيين في حكومة الاقليم عليها وهو ما يثير قلقا ليس للحكومة الفدرالية حسب

وانما اطراف وقوى سياسية حتى داخل اقليم كردستان العراق مثل احزاب المعارضة ولا سيما حركة التغيير ( كوران ) و ( حزب الاتحاد الاسلامي الكردستاني ) اذ اشارت ان هذه القوات ليست قوات حرس الاقاليم وانما هي قوات الحزبين ( الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي ) (٢) وعلى الرغم من الصلاحيات الممنوحة لمجالس المحافظات بيد انها كانت اقل حرية في التصرف وان سلطتها هي اقل من السلطات الممنوحة للاقاليم وامر كهذا يثير التمييز بين المحافظات المنتظمة باقليم مثل محافظات اقليم كردستان والمحافظات الاخرى غير المنتظمة باقليم فضلا عن القانون الذي تمن بعض المخالفات الدستورية والتطبيقية ومن هذه المخالفات الدستورية مثلا انها اشارات المادة (٢) اولا في القانون (( مجلس المحافظة هو اعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الادارية للمحافظة لها حق اصدار التشريعات المحلية في حدود المحافظة لما يمكنها من ادارة شؤونها وفق لمبدأ اللامركزية الادارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية )) والمادة سابعاً ثالثاً (( اصدار التشريعات المحلية والانظمة والتعليمات وتنظيم الشؤون الادارية والمالية (٣) .

(١) سالم سليمان ، المصدر السابق ، ص (١٠٤-١٠٥) .

(٢) سالم سليمان ، المصدر اعلاه ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٣) سالم سليمان ، المصدر اعلاه ، ص ١٠٦ .

وكان من اهم القوانين الصادرة في العراق بعد عام (٢٠٠٣) التي منحت الاساس القانوني لتكوين الاقاليم هو : الامر رقم (٧١) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٨) وفي ظل نفاذ قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام (٢٠٠٤) صدر امر سلطة الائتلاف رقم ( ٧١ ) لسنة ( ٢٠٠٤ ) الخاص بالسلطات المحلية والاقليمية من قبل المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة واخذ الامر ( ٧١ ) بنظر الاعتبار ان نظام الحكم في العراق سيكون جمهوريا ، اتحاديا ، ديمقراطيا وتعدديا وان تقاسم فيه السلطات بين الحكومة والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارة المحلية(١). وانه سيكون لكل محافظة الحق في تشكيل

مجلس للمحافظة وتسمية محافظ وتشكيل مجالس محلية وان لا الاقاليم والمحافظات ستنظم على اساس مبدأ اللامركزية وتفويض السلطات للحكومات المحلية والبلدية وقد اعترف الامر ( ٧١ ) بحكومة اقليم كردستان بصفتها الرسمية للاراضي التي كانت تحت ادارة تلك الحكومة بتاريخ ١٠ اذار ٢٠٠٣ في المحافظات : دهوك واربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى وبحقها في مزاولة اعمالها طول مدة المرحلة الانتقالية باستثناء تلك القضايا التي تقع ضمن اختصاصات العصرية للحكومة الاتحادية وكان الغرض من الامر (٧١) من وجه نظر الجهة التي اصدرته هو وصفا صلاحيات ومسؤوليات المحافظة والبلدية والمستويات المحلية للحكومة وايضا صدر قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ لقد جاء هذا القانون ليكرس اسس النظام الاتحادي في العراق وقد نص في مادته الاولى على ان الاقليم يتكون من محافظة او اكثر ويتم تكوين الاقليم عن طريق الاستفتاء ويقدم طلب تكوينه من ثلث الاعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تطوين(٢).

(١) د . هادي حميدى الشكراوي ، اشكالية نشأة الاقاليم الفدرالية في العراق بين النص القانوني والواقع السياسي ، جامعة بابل ، كلية القانون ، ص ١٢ .

(٢) هادي حميدى الشكراوي ، المصدر اعلاه ، ص ١٠

اقليم او من خلال طلب يقدم من ١ / ٦٠ عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التيتروم تكوين الاقليم(١) . وان من اهم التحديات السياسية التي تواجه نشأة الاقاليم والفدرالية هي تراكم الخبرات عند المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية واطليم كردستان فعلى مدة ٦ سنوات من ٢٠٠٣ - ٢٠١١ من التعاون مع اقليم كردستان صار الحكومة الاتحادية تراكم خبرات سياسية حول محاور العلاقة وكذلك السعي نحو ايجاد حول للمشاكل الناجمة عن تقاطعات تلك العلاقة القانونية والسياسية ولعل اهم الاشكالات للعلاقة بين الطرفين هي : اولا - قرار واقعي بوجود الاقليم . ثانيا - مكونات الاقليم مساحته وحدوده . ثالثا - عدم المشاركة على دستور الاقليم المخالفة للدستور الاتحادي وايضا رابعا - مزانة الاقليم السنوية . واما موقف الحكومة من انشاء الاقاليم في الوقت الحاضر



بناء على الخبرات المتراكمة فقد اكد السيد نوري المالكي ( ٢٨ تشرين الاول ، ٢٠١١ ) على ان مجلس الوزراء سيرفض اقامة اقليم في محافظة صلاح الدين لان الطلب قد بني على خلفية طائفية وحماية عناصر حزب محظور دستوريا وصرح في ( ٩ تشرين الثاني ، ٢٠١١ ) على اختيار الوقت مهم بالنسبة للفدراليات والاقاليم وان الوقت الحالي غير مناسب وانما يتم ذلك وفق هدوء وحماية وحدة وطنية وحرص وليس على اساس طائفي . (٢) .

---

(١) د . هادي حميدى الشكراوي ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٢) هادي حميدى الشكراوي ، المصدر اعلاه ، ص ٢١ .

### **الخاتمة والاستنتاجات**

لم يتوصل ايا من الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في (٢٠٠٥) الى ٢٠١٤ كل هذه الكتل الفائزة في هذه الانتخابات لم تتمكن من تشكيل حكومة مع الكتل الاخرى بل استمر نموذج الحكومة التوافقية القائمة على المحاصصة وتوزيع المناصب هو السائد في الواقع العراقي وخلاصة القول ان هناك مبادئ اساسية علمية ومعايير لابد من احترامها كي تسير العملية السياسية دون فساد اداري ومالي وصوت وجود محاصصة ولكي تنهض العملية السياسية دون وجود صراع طائفي بين مكونات الشعب العراقي وهكذا فان الشرعية السياسية المستمدة من الهب ، لابد من احترامها . وادناه اهم الاستنتاجات ال

ي توصل اليها البحث وعلى النحو الاتي :

- ١- ضرورة اتفاق جميع الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات على رسم خارطة طريق للخروج من الازمات السياسية التي تواجه العملية السياسية وسرعة تشكيل حكومة وحدة وطنية حقيقية يشترك بها الجميع دون اقصاء او تهميش للمكونات الاخرى او ضرورة ايجاد تعديلات دستورية عن طريق اعادة قراءة الدستور للمواد المبهمة وتوضيحها .
- ٣- تعزيز روح المواطنة وايجاد نظم ادارية للمحاسبة تكفل القضاء على ظاهرة الفساد الاداري والمالي .

٤- توظيف التنوع الثقافي ليكون في خدمة الواقع الاجتماعي

### التوصيات

- ١- تشكيل لجان حقوق تتولى اعادة قراءة الدستور وايجاد الحلول لبعض المشاكل الدستورية .
- ٢- ايجاد لجنة تتولى عملية حل اشكاليات التي تقع بين المركز والاقليم بطرق الحوار .

### قائمة المصادر والمراجع

- (١) اسراء علاء الدين نوري ، النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ - الازمات السياسية والاجتماعية ، النظام السياسي العراقي الواقع ، الاصلاح والمستقبل ، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع ، سكول العلوم السياسية في جامعة السليمانية بالتعاون مع منظمة (نقار) لتنمية ثقافة الديمقراطية بتاريخ ١٦- ١٨ نيسان ٢٠١٣ .
- (٢) الطالبة هديل ناصر جاسم ، دراسة في اثر عدم الاستقرار السياسي ، ظاهرة الفساد السياسي في العراق بعد التغيير السياسي .
- (٣) ايمن احمد محمد ، ايمن احمد محمد ، الفساد والمسائلة في العراق ، مؤسسة فرد يدرشين مكتب الاردن العراق ايلول ٢٠١٣ .
- (٤) باسم حسين الزبيدي ، مشاكل الاقاليم السياسية والاقتصادية ، 9:5 p.m ، مركز المسجل للدراسات والبحوث / المنتدى <http:mcsr.net> .

(٥) حسن تركي ، ازمة تشكيل الحكومة العراقية و الامن الاجتماعي ، بحوث مؤتمر العلمي الاول ، كلية القانون والعلوم السياسية للفترة من (١) الى ٢/١١/٢٠١٠ ، المطبعة المركزية جامعة ديالى ، ديالى.

(٦) حسن لطيف والاستاذ نعمة محمد العبادي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، العراق ، المطبعة شركة جاردينيا للطباعة والتوزيع ، لبنان ، بيروت.

(٧) خيرى عبد الرزاق ، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه ، بيت الحكمة ، ط١ ، بغداد ٢٠١٣ .

(٨) د. عبد الجبار احمد ، الفدرالية واللامركزية في العراق ، مؤسسة فرديريش ايبيريت ، الاردن - العراق تشرين الثاني ٢٠١٣ بغداد .

(٩) د. عماد مؤيد المرسومي و د. حسن تركي الاوسي ، ثقافة العنف واللاعنف ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية والقانونية ، جامعة كركوك - كلية القانون ، المؤتمر الدولي الاول لكلية القانون للفترة من ١٥ - ١٦ /٢٠١٢/١٤/ العدد خاص ، المجلد (١) ، السنة ٢٠١٢ .

(١٠) د . هادي حميدى الشكراوي ، اشكالية نشأة الاقاليم الفدرالية في العراق بين النص القانوني والواقع السياسي ، جامعة بابل ، كلية القانون .

(١١) د . محمد عبد صالح حسن و د . عماد صلاح ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق .

(١٢) صباح قدوري ، اشكالية النفط بين اقليم كردستان والحكومة المركزية (( ٢٠٠٦ ٥/١١/ 23:00 ) .

(١٢) فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ في ٩ نيسان ، ط١ ، العراق ٢٠١٣ .

(١٣) كمال البصراوي ، الدستور واشكالية النفطية بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي شباط ٢٠١٤ ، ٢/٥/٢٠١٤

[Http://www.Inoor.se/article.asp?id=233818#sthash](http://www.Inoor.se/article.asp?id=233818#sthash).

(١٤) لقمان حكيم رحيم ، اثر الصراع الطائفي في العراق ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة التنمية البشرية ، المجلد ( ٢ ) ، العدد ( ١ ) ، ٢٠١٦ .

(١٥) مركز كارينجي ، الازمة الطائفية في العراق ارث من الاقصاء ،

. <http://ceip.org/1s7z2gu>